

Distr.: Limited
5 May 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الفريق العامل المخصص للتنفيذ والمتابعة المتكاملين
والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية
ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة
في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

المغرب*: مشروع قرار

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة
التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي
إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٧٠/٥٧ و ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦،

وإذ تشير أيضا إلى نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم
المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات،
وإذ ترى أنه بعد مرور ما يزيد على عقد من الزمان على انعقاد تلك المؤتمرات، فإنه
لم يتحقق بعد تقدم كاف في تنفيذ نتائجها، ومن ثم فقد حان الوقت لمتابعة تنفيذها بفعالية
متابعة نشطة،

وإذ تؤكد على أهمية التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية
ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، واطاعة في
اعتبارها ضرورة احترام الوحدة الموضوعية لكل مؤتمر،

وإذ تسلم بالحاجة إلى تعزيز تنفيذ الالتزامات المتجسدة في نتائج المؤتمرات الرئيسية
ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧، والصين.

من مجالات، وتعظيم أثرها على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك التي يتضمنها إعلان الألفية^(١)،

وإذ تؤكد أهمية إتاحة وسائل التنفيذ الضرورية من أجل تحقيق الأغراض، والمرامي، والأهداف المتجسدة في مختلف نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة،

وإذ تضع في اعتبارها العمليات الجارية لإصلاح الأمم المتحدة،

دور الدول الأعضاء

١ - تؤكد أنه على حين أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته اقتصادياً واجتماعياً، مسترشداً بسياساته واستراتيجياته الإنمائية الوطنية، فإن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية تهيئة بيئة دولية مؤاتية للتنمية، ومساعدة البلدان النامية في جهودها الإنمائية؛

٢ - تؤكد من جديد أن تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة يتطلب الوفاء العاجل بالالتزامات المتعلقة بوسائل التنفيذ. وينبغي في هذا الصدد أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزامها فيما يتعلق بالموارد المالية، وبناء القدرة، ونقل التكنولوجيا، والوصول إلى الأسواق، مع إجراء استعراض ملائم ومنظم على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي للتقدم المحرز في الوفاء بهذا الالتزام؛

٣ - تؤكد أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو ضمان أن تكون سياساتها متسقة ومتوافقة مع الالتزامات المنبثقة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك ذات الطابع المنهجي، ضماناً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليه دولياً، بما فيها تلك التي يتضمنها إعلان الألفية؛

٤ - تؤكد من جديد أنه ينبغي للتنفيذ على الصعيد الوطني أن يتم وفقاً لأولويات كل بلد. وفي هذا الصدد ينبغي لآليات وأدوات التنفيذ المتكامل والمنسق أن تأتي بمبادرة من البلدان، وأن يُسترشد بمبدأ إشعار البلدان بأنها المالكة؛

دور منظومة الأمم المتحدة

٥ - تؤكد من جديد أن على منظومة الأمم المتحدة مسؤولية مهمة تتمثل في مساعدة الحكومات على مواصلة التزامها التام بمتابعة وتنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في تلك المؤتمرات؛

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

- ٦ - **تلاحظ** أن الهيئات الحكومية الدولية في منظومة الأمم المتحدة ينبغي لها تعزيز تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛
- ٧ - **تؤكد** أنه ينبغي للهيئات الإدارية للصناديق والبرامج أن تكفل تضمين برنامج عملها التوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعية بشأن تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وترجمة هذه التوجيهات إلى أنشطة تنفيذية تقوم بها؛
- ٨ - **تؤكد أيضا** أن نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ينبغي إدماجها في برنامج عمل الأجهزة والمنظمات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، وأخذها في الحسبان في الأعمال التنفيذية والأطر القطرية لمنظمات منظومة الأمم المتحدة، وفقا للأهداف والأولويات الإنمائية الوطنية؛
- ٩ - **تعيد تأكيد** الحاجة إلى مزيد من التعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بين مؤسسات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الحكومية الدولية المعنية، على أساس من فهم واضح واحترام لولاية كل منها وهيكلها الإداري؛
- ١٠ - **تؤكد** على ضرورة تعزيز التنسيق بين رؤساء الوكالات الدولية ضمانا للتنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وتشدد، في هذا الصدد، على أن العمليات الحكومية الدولية ذات العلاقة ينبغي أن تضمن للمبادئ الإرشادية المشتركة بين الوكالات والمتعلقة بالأنشطة التنفيذية لتطوير منظومة الأمم المتحدة وعمل مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن تعكس بدقة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛
- ١١ - **تدعو** الأمين العام إلى العمل، مستعينا بمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، على زيادة تعزيز التنسيق والتعاون بين الوكالات على نطاق المنظومة لتنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات؛
- ١٢ - **تطلب** إلى اللجان الإقليمية العمل على زيادة تقوية وتعزيز فعالية أنشطتها وتحسين التنسيق بينها وبين منظومة الأمم المتحدة برمتها، فيما يتعلق بتنفيذ واستعراض نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ضمانا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك تلك المدرجة في إعلان الألفية؛

١٣ - تكرر تأكيد الحاجة إلى تحقيق زيادة كبيرة في الموارد اللازمة للأنشطة التنفيذية للتنمية، وذلك على أساس معروف ومستمر ومضمون، لتمكين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة من أن تنفذ بفعالية نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛

١٤ - تكرر أيضا تأكيد الحاجة إلى مواصلة تكثيف الجهود المبذولة لاستنهاض الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق المرامي والأهداف المتفق عليها دوليا، ولا سيما التحقيق العاجل المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الهدف ٠,١٥، إلى ٠,٢٠ في المائة لأقل البلدان نموا؛

دور مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية

١٥ - تؤكد أن على مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية دورا مهما تقوم به في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛ وأن الأمر في هذا الصدد يستلزم استكشاف أساليب لتحقيق مزيد من التفاعل بينها وبين الأمم المتحدة، بغية ضمان إسهامها في تحقيق المرامي والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك التي يتضمنها إعلان الألفية؛

١٦ - تلاحظ الجهود التي تبذلها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية لتعميق التزامها بتمويل العملية الإنمائية، وتشجيعهما على مواصلة جهودهما لضمان التنفيذ الفعال للالتزامات التي تم التوصل إليها في توافق آراء مونتيري^(٢) بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك تلك التي يتضمنها إعلان الألفية؛

١٧ - تدعو إلى المزيد من التوافق والتنسيق والتعاون بين البنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية، وجميع صناديق وبرامج الأمم المتحدة، مع مراعاة اختصاصات كل منها وولايتها ومزاياها النسبية، وبالتوافق التام مع أولويات الحكومات المتلقية للمساعدة، بغية تحقيق مزيد من التكامل وتقسيم أفضل للعمل، فضلا عن تعزيز اتساق أنشطتها؛

دور الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص

١٩ - تؤكد على أهمية إسهام المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في تنفيذ نتائج المؤتمرات؛ وعلى أنه يمكن لجميع الأطراف المشاركة المعنية، بما فيها القطاع الخاص، الإسهام في هذا الصدد بطرق عديدة، منها توفير الموارد المالية،

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7) الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

والحصول على التكنولوجيا، والخبرة الإدارية، ودعم البرامج؛ وينبغي للموارد التي تسهم بها الأطراف المشاركة، ولا سيما القطاع الخاص، أن تكمل الموارد الرسمية لا أن تكون بديلاً لها؛

الموارد المالية

٢٠ - تؤكد على أن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك التي يتضمنها إعلان الألفية، يتطلب موارد جديدة وإضافية والوفاء، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بالالتزامات المتعلقة بحشد الموارد المحلية، وزيادة التدفقات المالية إلى البلدان النامية، وتعزيز دخول منتجات البلدان النامية وخدماتها إلى الأسواق، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية، وتخفيف عبء الدين الخارجي، وتعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية؛

٢١ - تطلب إلى البلدان المتقدمة النمو والجهات المانحة الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالموارد المالية، وبناء القدرة، ونقل التكنولوجيا، والوصول إلى الأسواق، والتي قطعتها على نفسها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛

٢٢ - كما تطلب إلى البلدان النامية ألا تدخر وسعاً في حشد مواردها الوطنية من أجل التنمية؛

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات

٢٣ - تؤكد الأهمية القصوى للاستعراض المنتظم للتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي قطعت في كل من المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات؛ وينبغي إجراء عمليات الاستعراض تلك وفقاً للأحكام المحددة في كل من النتائج؛

٢٤ - تؤكد أيضاً أن جميع عمليات استعراض ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات يجب أن تركز على استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات؛

٢٥ - تدعو الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بریتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والأطراف الفاعلة غير الحكومية، إلى الإسهام في تلك العمليات، من خلال تقييم التقدم المحرز في تنفيذ التزامات كل منها وفقاً لأحكام النتائج التي توصل إليها كل من مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة؛

٢٦ - تؤكد أن استعراض نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ينبغي أن يأخذ في الحسبان المصاعب التي تواجهها البلدان النامية فضلا عن أولويات هذه البلدان وأهدافها الإنمائية؛

٢٧ - تؤكد أيضا الحاجة إلى الانتفاع إلى أقصى حد ممكن من آليات الأمم المتحدة القائمة لغرض استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات في المجالات الرئيسية للتنمية، وتقرر:

(أ) في مجال التجارة، دعوة مجلس التجارة والتنمية إلى اتخاذ الترتيبات اللازمة لكي يستخدم أيضا استعراضه النظامي للتطورات والقضايا في برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة التي تهم البلدان النامية بشكل خاص، لاستعراض تنفيذ المكونات التجارية لمختلف المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة؛ وإلى أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لهذا الغرض، تعاونه مع منظمة التجارة العالمية. ويمكن دعوة رئيس مجلس التجارة والتنمية إلى رفع تقرير عن نتائج الاستعراض الأخير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية في إطار المتابعة والتنفيذ المتكاملين والمنسقين لتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛

(ب) في مجال تمويل التنمية، التسليم بضرورة المتابعة على مستوى الخبراء الحكوميين الدوليين لضمان التنفيذ الفعال للالتزامات التي قطعت في توافق آراء مونتيري، ومطالبة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتكليف لجنة السياسات الإنمائية بالعمل، في حدود مواردها القائمة كهيئة خبراء حكومية دولية، يقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تشكيلها ووظائفها النوعية في موعد لا يتجاوز أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، لتيسير متابعة تنفيذ توافق آراء مونتيري، بتعاون ومشاركة كاملين من المؤسسات المعنية وسائر الأطراف صاحبة المصلحة وفقا للقواعد والإجراءات المرعية؛ ودعوة مجلس التجارة والتنمية ولجنته المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة إلى الإسهام في مجالات اختصاصهما فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ توافق آراء مونتيري على مستوى الخبراء؛

٢٨ - تعيد تأكيد أهمية المؤشرات اللازمة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات المنبثقة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛

٢٩ - تؤكد الحاجة إلى استخدام المؤشرات كوسيلة للتنفيذ وزيادة تطويرها من أجل إجراء تقييم شامل ومتوازن للتقدم المحرز نحو تحقيق المرامي والأهداف؛

٣٠ - تؤكد على ضرورة إعداد المؤشرات بمشاركة كاملة من جميع البلدان وإقرارها من قِبَل الهيئات الحكومية الدولية المعنية، وتؤكد مجددا، في هذا الصدد، أن اللجنة

الإحصائية هي مركز التنسيق الحكومي الدولي لإعداد واستعراض المؤشرات التي تستخدمها منظومة الأمم المتحدة للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، على كل المستويات؛

٣١ - تؤكد أيضا على أن استخدام المؤشرات ينبغي تكييفه في كل بلد بما يتفق مع ظروفه وأولوياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مع مراعاة القدرات الإحصائية لكل بلد، والحاجة إلى برنامج عملي لتطوير الإحصاءات يُنفذ على مراحل؛

٣٢ - تؤكد أهمية بناء القدرة الإحصائية في جميع البلدان، عن طريق جملة أمور منها، التدريب على الإحصاء، وتوفير الدعم الدولي الفعال في هذا السياق للدول النامية؛ وتحث البلدان المتقدمة النمو وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، والأمانة العامة، ووكالات التمويل الثنائية، ومؤسسات بريتون وودز، ووكالات التمويل الإقليمية على حشد الموارد المطلوبة لدعم بناء القدرة الإحصائية الوطنية في البلدان النامية ولا سيما في أقل البلدان نمواً، كما تسلم بضرورة ترشيد طلبات البيانات؛

٣٣ - تطلب إلى صناديق وبرامج الأمم المتحدة، واللجان الفنية والإقليمية والوكالات المتخصصة ضمان أن تكون المؤشرات المستخدمة في تقاريرها قد أعدت بمشاركة وموافقة الدول الأعضاء؛

٣٤ - تؤكد الحاجة إلى إجراء تقييم حكومي دولي لأداء منظومة الأمم المتحدة في تحقيق ولايتها فيما يتعلق بتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛

٣٥ - تؤكد على أهمية تبسيط وتنسيق طلبات منظومة الأمم المتحدة للتقارير التي تقدمها الدول الأعضاء، وتطلب إلى الهيئات والوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة أن تعتمد، بالتشاور مع الدول الأعضاء، طرقاً مبسطة ومنسقة، وأن تدعم، في هذا الصدد، البلدان النامية، عند الحاجة والطلب، في إعداد تقارير تقوم على أساس البيانات والإحصاءات الوطنية؛

المتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣٦ - تؤكد من جديد أنه ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مواصلة وتعزيز دوره بصفته الآلية الرئيسية للتنسيق على نطاق المنظومة، ومن ثم تعزيز التنفيذ والمتابعة

المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات؛

٣٧ - **تقرر** أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، متخذاً نهجاً شاملاً لعدة قطاعات، بإجراء تقييم سنوي لأثر تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن مختلف المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة على قضية موضوعية معينة شاملة لعدة قطاعات؛ وأن يتم هذا التقييم في الجزء المتعلق بالتنسيق، مع أمور أخرى، من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك على أساس تقرير يقدمه الأمين العام؛

٣٨ - **تطلب** إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضع، في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٤، برنامج عمل متعدد السنوات يتناول المسائل المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات والواردة في جميع نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة؛

٣٩ - **تؤكد** أن موضوع الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يكون متعلقاً بموضوع الجزء المتعلق بالتنسيق، مما يمكن المجلس من معالجة جوانب الموضوع المتعلقة بالسياسة والتنسيق على نطاق المنظومة؛

٤٠ - **تدعو** اللجان الفنية وآليات المتابعة المعنية إلى الإسهام، من منظورها هي، في تقييم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للقضية الموضوعية الشاملة لعدة قطاعات المختارة للمتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج مختلف المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات؛

٤١ - **تطلب** إلى اللجنة الإحصائية بلورة المؤشرات اللازمة لتقييم تنفيذ الالتزامات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي؛ وأن تولي اللجنة اهتماماً خاصاً لتحقيق مزيد من التطوير والتنقيح للمؤشرات المتعلقة بالهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، ألا وهو "إقامة شراكة عالمية للتنمية"؛

٤٢ - **تدرك** الدور الذي تقوم به اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، باعتبارها منتدى لتحسين فهم قضايا العلم والتكنولوجيا لصياغة توصيات ومبادئ توجيهية بشأن أمور العلم والتكنولوجيا سواء في نطاق منظومة الأمم المتحدة أو في إطار التنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة، وتطلب إلى الأمين العام العمل، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٥/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، على تعزيز اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وأمانتها في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بتزويدها بالموارد اللازمة لأدائها ولايتها ووظائفها في هذا الصدد؛

٤٣ - تحث مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، على الإسهام، في إطار ولاية كل منها، في بحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأثر تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالقضية الموضوعية المعنية الشاملة لعدة قطاعات؛

٤٤ - تؤكد على أن إسهام المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يحظى بمزيد من التشجيع والتحسين، وفقا للنظام الداخلي للمجلس؛

الجمعية العامة

٤٥ - تؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز الدور الذي تقوم به أعلى آلية حكومية دولية لصياغة وتقييم السياسة المتصلة بالأمور المتعلقة بالمتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي؛

٤٦ - تقرر أن تنظر سنويا، في جلسة عامة، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في إطار بند بعنوان "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات"؛ وتقوم الجمعية العامة بتقييم أثر تنفيذ الالتزامات وكذلك باستخلاص النتائج الملائمة، وتقديم التوجيه اللازم، بما في ذلك التدابير التصحيحية عند الاقتضاء، تعزيزا لتنفيذ ومتابعة الالتزامات المنبثقة عن مختلف مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة والمتعلقة بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

النظر في أعمال الجمعية العامة ولجنتيها الثانية والثالثة فيما يتعلق بتنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك اساليب التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة

٤٧ - تؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز التوافق والتكامل بين أعمال اللجنة الثانية واللجنة الثالثة؛ وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي لمكتب الجمعية العامة العمل على تحسين تنسيق جدول أعمال اللجنتين الثانية والثالثة؛ وينبغي لمكتبي اللجنتين استعراض برنامج عمل كل منهما من أجل تبادل المعلومات فيما بينهما بشأن المسائل التي تُناقش في كل منهما، وتحديد المجالات التي يمكن أن تنطوي على تداخل أو ازدواج في متابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، وتقديم كل من اللجنتين توصياتهما إلى الأخرى بهذا الشأن؛

٤٨ - تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة، بوصفها منتدى عالميا، تتمتع بوضع فريد للتصدي لأوجه الإجحاف والتفاوت في الاقتصاد العالمي والتحديات التي تواجه البلدان النامية؛ وأنه ينبغي في هذا الصدد للجنة الثانية مواصلة التصدي على نحو واسع وشامل لقضايا سياسة الاقتصاد الكلي وتساقق السياسة المتعلقة بقضايا التنمية العالمية؛

٤٩ - تلاحظ أنه ينبغي لنظر اللجنة الثانية واللجنة الثالثة، فضلا عن الجمعية العامة، في جلسة عامة، في بنود جدول الأعمال ذات الصلة، أن يكون متوافقا مع عملية التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي؛

٥٠ - ترى أنه ينبغي الإبقاء على الأساليب المتبعة حاليا للإبلاغ عن البنود المخصصة للجنة الثانية والثالثة؛

٥١ - تؤكد من جديد أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تحسين تقاريرها وتعزيز الطابع التحليلي لهذه التقارير ومنحها العملي، بإبراز المجالات الفارقة الأهمية التي تتطلب اتخاذ إجراءات من قبل الجمعية العامة، بحسب الاقتضاء، وبتقديم توصيات محددة؛ وينبغي تقديم جميع الوثائق في نسخ مطبوعة في توقيات محددة وفي نطاق الحد الأقصى لعدد الصفحات، وبجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة في آن واحد، وينبغي مواصلة الجهود المبذولة لتوفير جميع الوثائق، في شكلها الإلكتروني، بجميع اللغات الرسمية؛

٥٢ - تقرر مواصلة استكشاف طرق ووسائل لتحسين عمل اللجنتين الثانية والثالثة، وذلك بجملة أمور منها، المزيد من المشاركة الفعالة لمنظومة الأمم المتحدة وجميع الأطراف الحكومية الدولية المعنية صاحبة المصلحة؛

الطريقة المثلى لإجراء استعراض تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك شكل هذا الاستعراض وتواتره الدوري

٥٣ - تسلم بأن المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة تقوم بدور حاسم في إذكاء الوعي، واستنهاض الإرادة السياسية وتعبئة الرأي العام، وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتساعد في تقييم تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، من قبل جميع الأطراف المعنية صاحبة المصلحة على جميع المستويات؛ وفي هذا الصدد، فإن الاستعراض الدوري لتنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة هو أمر ضروري للحفاظ على زخم التنفيذ وتعزيز عملية التنفيذ ذاتها؛

٥٤ - تؤكد على أن دورية وشكل عملية استعراض تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ينبغي، مع مراعاة الأحكام المحددة ذات الصلة، أن تقررها الجمعية العامة على أساس توصية آليات المتابعة المعنية، أخذة في الحسبان الطبيعة المحددة للقضية المعنية والظروف والتطورات الاقتصادية والسياسية.
